עם נבות כרם
NAVOT KEREM

هدف ذاتي

أندية كرة القدم
الإسرائيلية في
المستوطنات في
الضفة الغربية

مقدمة

في تاريخ 26.9.2016 نشرت منظمة هيومن رايتس واتش (HRW) تقريرًا قصيرًا عنوانه "**الفيفا ترعى مباريات على أراض مغتصبة**". تناول التقرير مسألة مشاركة ستة أندية كرة قدم إسرائيليّة في خمس مستوطنات مختلفة، في ألعاب الدوري الإسرائيليّ. المستوطنات المعنية هي: **أورنيت، أرئيل (نادِيين مختلفين)، جبعات زئيف، معليه أدوميم وتومر**[1]. تقع هذه المستوطنات جميعها في المنطقة "C" التي تشكل نحو 61% من مجمل أراضي الضفة الغربيّة، وهي تحت السيطرة المدنيّة والعسكريّة التامة لدولة إسرائيل منذ عام 1967 وبقيت على هذه الحالة حتى بعد اتفاقيات أوسلو التي وقعت في السنوات 1995-1993.

نُشر تقرير منظمة هيومن رايتس واتش بضعة أسابيع قبل انعقاد الهيئة العامة للفيافا المقررة ليوم 13.10.2016 والتي ستناقش من بين أمور أخرى سؤال هل ستتم مطالبة إسرائيل بإيقاف الأندية الستة التي تعلب في المستوطنات. في حالة إقرار تقديم هذه التوصيّة سيتم التصويت على القرار النهائيّ في اجتماع الكونغرس الدوليّ لمنظمة الفيافا المقرر عقده في شهر أيار 2017.

جاء في تقرير منظمة هيومن رايتس واتش ضمن أمور أخري ما يلي:

... الفيفا (الاتحاد الدولي لكرة القدم) ترعى مباريات في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية على أراض انتزعت بشكل غير قانوني من الفلسطينيين. على الفيفا تحمّل مسؤولياتها في حقوق الإنسان، ومطالبة "الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم"، الذي يُشرف على مباريات في مستوطنات غير قانونية خارج حدود إسرائيل تعود للفلسطينيين، بنقل جميع الألعاب والأنشطة التي ترعاها الفيفا إلى داخل إسرائيل...

... مباريات الاتحاد الإسرائيلي في المستوطنات هي بالفعل موضع نزاع بينه وبين "الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم"، الذي يدعي أن الاتحاد الاسرائيلي ينتهك قوانين الفيفا التي تحظر أعضاءها من إقامة مسابقات في مناطق اتحادات أخرى دون إذن. الاتحاد الفلسطيني عضو في الفيفا منذ عام 1998، باعتبار أراضيه تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، المعترف بها دوليا كـ "الأراضي الفلسطينية المحتلة" أو فلسطين. يقول الاتحاد الإسرائيلي، وهو أيضا عضو في لكرة القدم"، الذي يُشرف على مباريات في مستوطنات غير قانونية خارج حدود إسرائيل تعود للفلسطينيين، بنقل جميع الألعاب والأنشطة التي ترعاها الفيفا إلى داخل إسرائيل...

... مباريات الاتحاد الإسرائيلي في المستوطنات هي بالفعل موضع نزاع بينه وبين "الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم"، الذي يدعي أن الاتحاد الاسرائيلي ينتهك قوانين الفيفا التي تحظر أعضاءها من إقامة مسابقات في مناطق اتحادات أخرى دون إذن. الاتحاد الفلسطيني عضو في الفيفا منذ عام 1998، باعتبار أراضيه تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، المعترف بها دوليا كـ "الأراضي الفلسطينية المحتلة" أو فلسطين. يقول الاتحاد الإسرائيلي، وهو أيضا عضو في اطنين الإسرائيليين والمقيمين الإسرائيليين وحاملي التأشيرات الإسرائيلية، أو الأفراد من أصول يهودية. لا يُسمح لسكان الضفة الغربية الفلسطينيين البالغ عددهم 2.5 مليون، دون اعتبار سكان القدس الشرقية، بدخول المستوطنات، باستثناء ما يقرب من 26

[1] الأندية الستة هي: نادي كرة القدم ألوموت مكابي أريئيل، نادي كرة القدم عيروني أريئيل، بيتار جبعات زئيف شيبي، بتار عيروني معليه أدوميم، هبوعيل أورنيت عيروني، هبوعيل بقعات هيردين.

ألف عامل يحملون تصاريح خاصة. يمكن للمواطنين العرب والمقيمين في إسرائيل، مثل نظرائهم اليهود، دخول المستوطنات.

بما أن محرر التقرير يوضح جيدًا الإشكاليات السياسيّة والقضائيّة، فإنّ هدف هذا التقرير المختصر لكرم نبوت هو توضيح مكانة الأراضي التي أقيمت عليها الملاعب التي تجري عليها مباريات الدوري المنتظمة في المستوطنات، وعرض مختصر لوصف الآليات التي تتيح لإسرائيل السيطرة على تلك الأراضي ونقلها إلى استعمال المستوطنين الإسرائيليين حصريًا.

ترى مؤسسة كرم نبوت أنّه لا ينبغي للفيفا الاستمرار في رعاية الفرق التي تلعب في ملاعب أقيمت على أراضٍ مسلوبة.

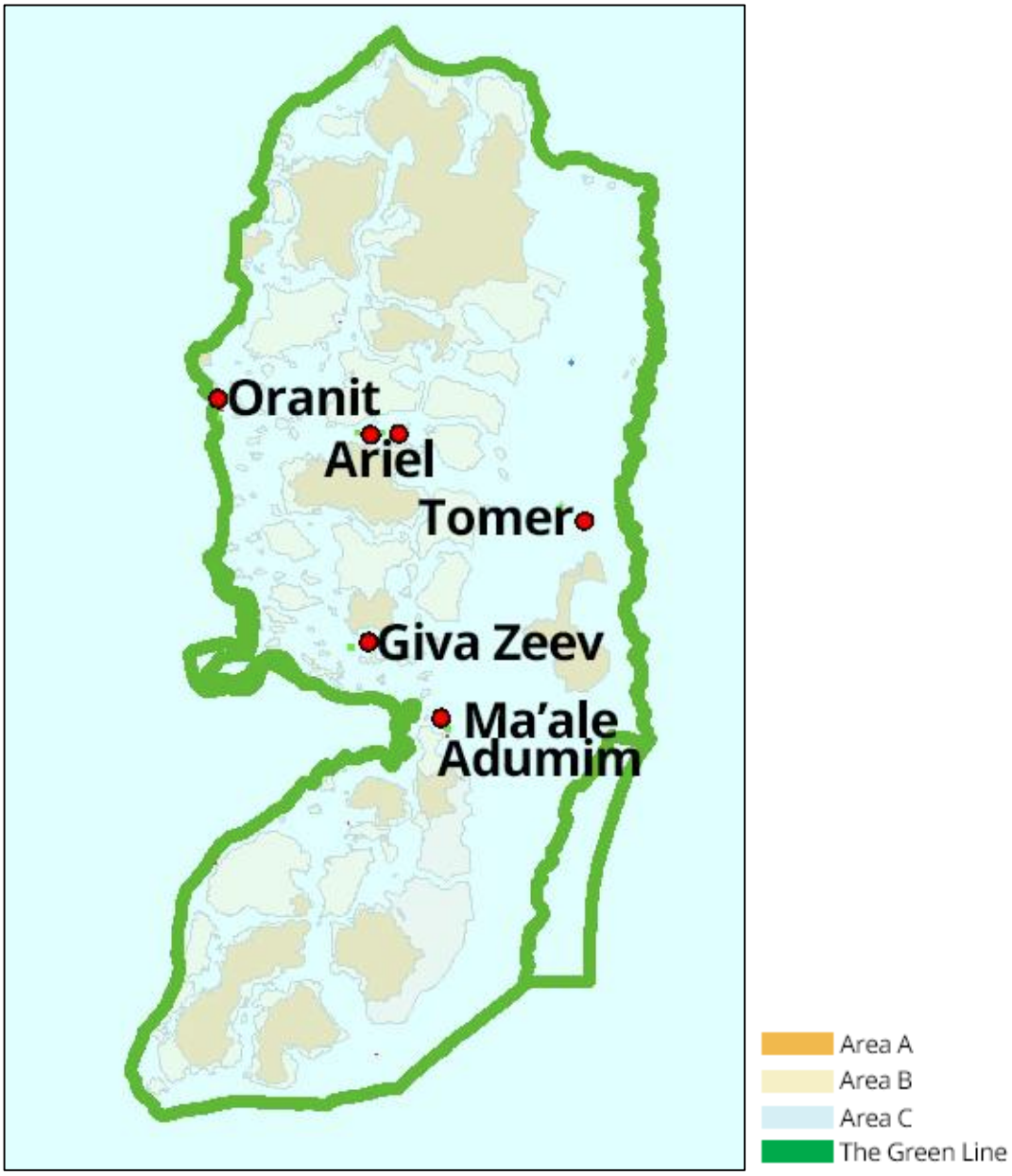

آلية السيطرة على أراضي الضفة

بعد أشهر قليلة من احتلال الضفة الغربيّة أُقيمت أول مستوطنة في الضفة الغربيّة، مستوطنة "كفار عتسيون" على أرضٍ اشتراها يهود قبل عام 1948. في السنوات اللاحقة تنامي مشروع المستوطنات الإسرائيليّة في الضفة الغربيّة وتضخم، مما حث إسرائيل على ابتداع آليات سيطرة على الأراضي بغية تعزيز المشروع. نستعرض في الصفحات التالية بعجالة تلك الآليات القانونيّة التي ابتكرتها إسرائيل ومأسستها، والتي ما زالت تستخدمها اليوم حتى بعد مرور خمسة عقود على احتلال الضفة الغربيّة.

تسوية الأراضي في الضفة الغربيّة وتعليقها عام 1968

قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربيّة عام 1967 تم استكمال تسوية وتسجيل نحو ثلث أراضي الضفة الغربيّة، وهي الأراضي الواقعة في بعض المناطق القريبة من رام الله، نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، وفي المنطقة الشمالية من منطقة الأغوار. في هذه المناطق دفعت سلطات الانتداب البريطانيّ ومن ثم السلطات الأردنيّة عملية تسوية الأراضي، والتي شملت تقسيم أراضي القرى إلى أحواض وقطع وتسجيل ملكيّة كل واحد منها. ضمن تسوية الأراضي في الضفة الغربيّة تم تسجيل نحو 600,000 دونم باسم "الدولة"، أي باسم سلطات الانتداب البريطانيّ، ولاحقًا، بعد ضم الضفة الغربيّة إلى الأردن، سُجلت باسم الخزينة العامة الأردنيّة. مع الوقت استولت إسرائيل في العديد من الحالات على تلك الأراضي (كما في حالة مستوطنة تومر – أنظروا لاحقًا)، ونقلتها إلى مستوطنين إسرائيليين. في كانون الأول 1968، أي بعد نحو سنة ونصف السنة من احتلال إسرائيل للضفة الغربيّة، تم تعطيل عملية تسوية الأراضي بواسطة أمر عسكري موقع من قبل قائد المنطقة أنذاك مما أدى عمليّا إلى تعطيل مشروع تسوية الأراضي في الضفة إلى يومنا هذا.

وضع اليد على الأرض لأغراض أمنية وتخصيصها للمستوطنات

في العقد الأول بعد احتلال الضفة أقيمت معظم المستوطنات بواسطة وضع اليد على الأرض وكأنها لـ"أغراض عسكريّة". في المجمل أقيمت على مر السنين نحو أربعين مستوطنة بهذه الطريقة. القانون الدوليّ الذي يسمح بوضع اليد على أراضٍ لأغراض عسكريّة يستند إلى فرضيّة أن وضع اليد على هذه الأراضي مؤقت فقط، حيث أنّ الوضع الأمنيّ هو وضع متغيّر بطبيعته. بغية الإلتفاف على مشكلة "زمنيّة" إجراءات وضع اليد هذه، أشهرت السلطات الإسرائيليّة، وبأثر رجعيّ، عن جزء كبير من تلك المناطق التي تم وضع اليد عليها ونقلها للمستوطنات (كما في حالة بعض مناطق مستوطنة أريئيل على سبيل المثال)، كأراضي دولة.

التماس ألون موريه والانتقال إلى طريقة الإشهار عن أراضي الدولة

قرار المحكمة العليا المسمى "ألون موريه" (التماس 390/79 – دويكات ضد حكومة إسرائيل) أدى إلى تقييد قدرة الدولة على استخدام "وضع اليد لأغراض أمنية" من أجل إقامة مستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات قائمة. في أعقاب ذلك كان لا بد من ابتكار آلية جديدة تتيح استمرار السيطرة على الأراضي من أجل نقلها إلى عشرات المستوطنات التي خططت حكومة الليكود إقامتها أو توسيعها. الإنتقال إلى سياسة "نشطة" لإشهار الأراضي كأراضي دولة حوّل ما كان يبدو حتى ذلك للوقت كأمر عرضي آثاره محدودة، إلى أمر آثاره بعيدة المدى على نظام الأراضي الذي أوجدته إسرائيل في الضفة. ففي ثلثي مساحة الضفة التي لم تبدأ أو لم تستكمل عملية تسوية الأراضي فيها، تسخدم إسرائيل المادة 68 من قانون الأراضي العثماني من عام 1858، والذي يتيح لها، وفق تفسيرتها هي، استملاك الأراضي المُستصلحة، أو التي لم يجري استصلاحها بعد، خلال مدة تزيد عن ثلاث سنوات.

الإشهار عن أراضي دولة – الجانب الكميّ

على مر السنين أشهرت دولة إسرائيل عن 755,000 دونما من أراضي الضفة الغربيّة كأراضي دولة. نحو 100,000 دونم منها هي من ضمن الأراضي التي تمل نقلها مع الوقت، خلال تطبيق اتفاقيات أوسلوا في سنوات التسعينيات، إلى السلطة الفلسطينيّة (مناطق A و B)، مما أبقى على نحو 655,000 دونما من الأراضي التي تم إشهارها ضمن مناطق C. نحو 273.000 دونما (التي تشكل 42% من المناطق التي تم إشهارها وبقيت في مناطق C) ضُمت إلى مناطق نفوذ المستوطنات الإسرائيليّة، بينما بقية المناطق التي تم إشهارها كأراضي دولة، باستثناء الحالات المعدودة جدًا التي نُقلت فيها إلى الفلسطينيين، ضُمت إلى مناطق نفوذ ستة مجالس إقليميّة إسرائيليّة في الضفة الغربيّة.

تخصيص أراضي الدولة

على مر السنين تم استخدام الأشهار عن أراضي الدولة كأداة إداريّة الأكثر أهمية بيد السلطات الإسرائيليّة من أجل تخصيص أراضٍ في الضفة الغربيّة للمستوطنات. وكانت مؤسسة "بمكوم" قد كشفت قبل بضع سنوات أنّه فقط 0.7% من أراضي الدولة (تلك التي تم الإشهار عنها أو تلك المسجلة في الطابو) تم نقلها لاستخدام الفلسطينيين[2]. وبكلمات أخرى، يتيح مصطلح "أراضي الدولة" لإسرائيل ممارسة سياسة تخصيص أراضٍ منافي للمساواة، بدل إدارة مورد الأرض لمصلحة السكان الفلسطينيين المحليين، وبما يُلزمها القانون الدوليّ القيام به.

[2] حاييم لفينسون، "0.7% من أراضي الدولة خصصت للفسطينيين"، هآرتس، 28.3.2013، http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.1978691

المصادرة للأغراض العامة

في عدة حالات فردية استخدمت إسرائيل خلال السبعينيات والثمانينيات أدوات إدارية مختلفة بغية إقامة المستوطنات. مصادرة الأرض "لأغراض عامة" تمت بموجب قانون المصادرة لأغراض عامة رقم 321 (يهودا والسامرة – 1969). حيث يتم نقل حقوق ملكيّة الأرض بشكل دائم إلى المسؤول عن أملاك الحكومة. يفترض بالأراضي التي تُصادر وفق هذه الطريقة أن تخدم مجمل سكان الضفة، لكن من الناحية الفعلية فقد أقامت إسرائيل عدة مستوطنات على الأراضي التي صودرت وفق هذه الطريقة. المستوطنة الأكبر هي مستوطنة "معليه أدوميم" التي أقيمت منتصف السبعينيات، بعد مصادرة مساحة أكثر من 28 ألف دونما من عدة قرى شرقي القدس. من الأهمية أن نفهم أنّ المستوطنات الإسرائيليّة مُعرّفة منذ أذار 1997 كمناطق عسكريّة مغلقة أمام السكان الفلسطينيين في الضفة، والذين يسمح لهم في الدخول إليها بناء على تصاريح خاصة فقط.

مسار القرصنة

بموزاة المسار الرسميّ - الذي نقلت السلطات الإسرائيلية عن طريقه مئات آلاف دونمات الأراضي في الضفة، التي صودرت بوسائل متنوعة، من أصحابها الفلسطينيين إلى استخدام المستوطنين فقط - تواصل حكومة إسرائيل تعزيز المسار الثاني (غير الرسميّ ظاهريًا) الذي يهدف إلى تعزيز الاستيلاء على الأراضي الفلسطينيّة الخاصة، والتي لا يوجد طريقة قانونيّة لتخصيصها للمستوطنين. نعلم أنّه في الغالبية العظمى للمستوطنات هنالك عمليات قرصنة للإستيلاء على أراضٍ فلسطينيّة وحتى إسرائيل تعترف بها كأراضٍ ذات ملكيّة فلسطينيّة خاصة.

تحليل الوضعية القانونيّة لملاعب كرة القدم الستة

نكرس الصفحات التالية لدراسة عينيّة لكل واحد من المواقع التي أقيمت عليها ملاعب كرة القدم، كي ندرس ضمن أمور أخرى بواسطة تصويرات جويّة قديمة كيف استولت إسرائيل على كل موقع من تلك الأراضي. مصدر المعلومات القانونيّة الواردة في الصفحات التالية هو الإدارة المدنيّة التي زودتنا، في إطار إجراء حرية المعلومات، بجميع نظم المعلومات الجغرافيّة (GIS) المعروضة بألوان مختلفة على التصوير الجوي. في كل واحد من المواقع الستة التي نتطرق إليها هنا نتعامل مع المعايير التالية:

- الوسيلة الإداريّة المستخدمة بغية الإستيلاء على الأرض
- السنة التي تمت فيها عملية الإستيلاء الرسميّة
- وضعية الأرض من ناحية الاستصلاح قبل البناء عليها
- سنة/سنوات بناء الموقع

مستوطنة أورنيت

- الوسيلة الإدارية التي استخدمت بغية الإستيلاء على الأرض – الأشهار عنها كأراضي دولة.
- متى بدأ إجراء الإستيلاء الرسميّ – على ما يبدو خلال السنوات 1988-1989.
- وضعية الأرض من ناحية الاستصلاح قبل البناء عليها – استصلاح فلاحة موسميّة
- سنوات بناء الموقع – 1997-1999

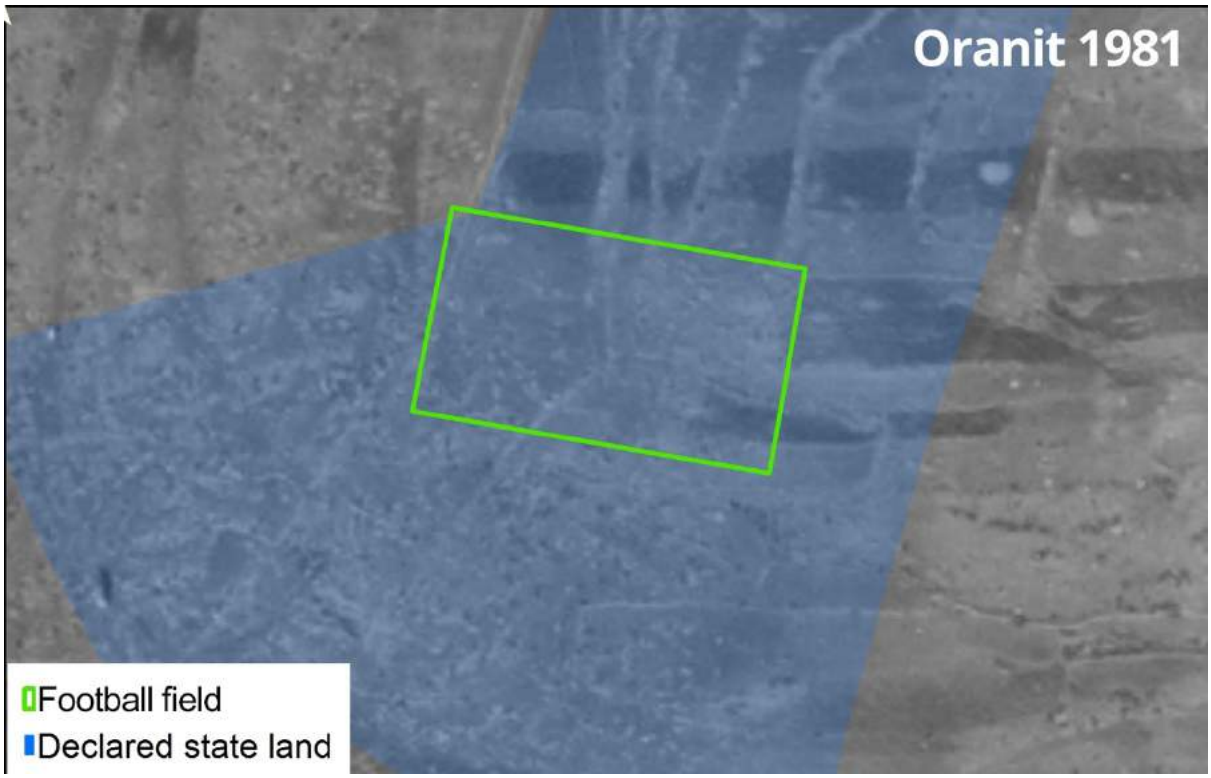

مستوطنة أريئيل – ملعب كرة القدم

- الوسيلة الإدارية التي استخدمت بغية الإستيلاء على الأرض – وضع اليد لأغراض أمنية والإشهار عنها كأراضي دولة.
- سنة بدء إجراء الإستيلاء الرسميّ – وضع اليد لأغراض أمنية تم في تاريخ 7.11.1979 (أمر عسكري 22/79). سنة الإشهار عن الأرض كأراضي دولة غير معروفة، لكننا نقدر أن الأمر جرى خلال الثمانينيات.
- وضعية الأرض من ناحية الاستصلاح قبل البناء عليها – استصلاح فلاحة موسميّة
- سنوات بناء الموقع – على ما يبدو خلال التسعينيات. لا نعرف السنوات بالضبط.

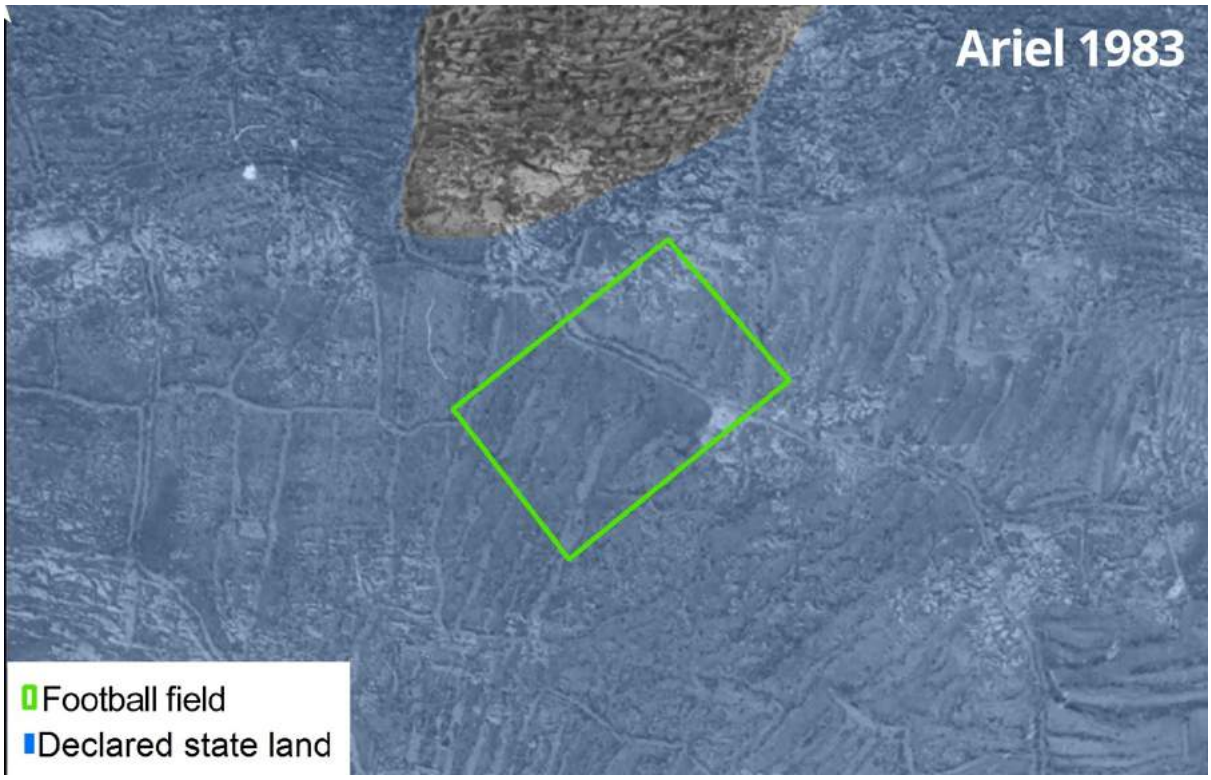

مستوطنة أريئيل – كرة قدم الصالات

- الوسيلة الإدارية التي استخدمت بغية الإستيلاء على الأرض – وضع اليد لأغراض أمنية ومن ثم الإشهار عنها كأراضي دولة.
- سنة بدء إجراء الإستيلاء الرسميّ – وضع اليد لأغراض أمنية تم في تاريخ 6.4.1978 (أمر عسكري 13/78). سنة الإشهار عن الأرض كأرض دولة غير معروفة، لكننا نقدر أن الأمر جرى خلال الثمانينيات.
- وضعية اللأرض من ناحية الاستصلاح قبل البناء عليها – لا نملك تصوير جوي سابق بما يكفي كي يتيح لنا مشاهدة وضعية المنطقة قبل البناء عليها بشكل واضح.
- سنة/سنوات بناء الموقع – لا نعرف متى تم بناء الموقع بالضبط. نقدر أن الأمر كان خلال التسعينيات.

مستوطنة جبعات زئيف

- الوسيلة الإدارية التي استخدمت بغية الإستيلاء على الأرض – لم يكن هناك إجراء إداري. الحديث هنا عن عملية قرصنة للإستيلاء على أراضٍ بملكية عائلة القرط وعائلة فلسطينية أخرى طلبت حماية خصوصية إسمها.
- وضعية الأرض من ناحية الاستصلاح قبل البناء عليها – استصلاح فلاحة موسميّة
- سنوات بناء الموقع – 1999-2004.

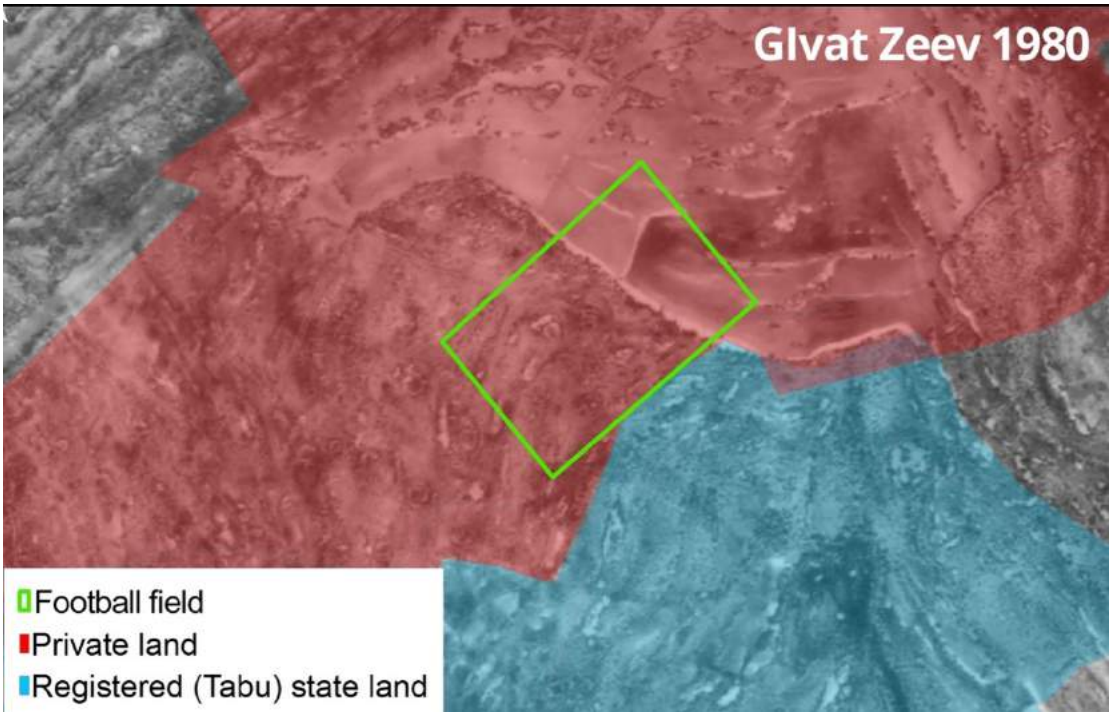

مستوطنة معليه أدوميم

- الوسيلة الإدارية التي استخدمت بغية الإستيلاء على الأرض – المصادرة للأغراض العامة
- سنة بدء إجراء الإستيلاء الرسميّ – 4.1.1974 (أمر عسكري 14/75)
- وضعية الأرض من ناحية الاستصلاح قبل البناء عليها – الجزء الشمالي الشرقي كان مستصلحًا بفلاحة موسمية وبقية المساحة استخدمت على ما يبدو كمنطقة مراعي.
- سنة/سنوات بناء الموقع – 2000-1997

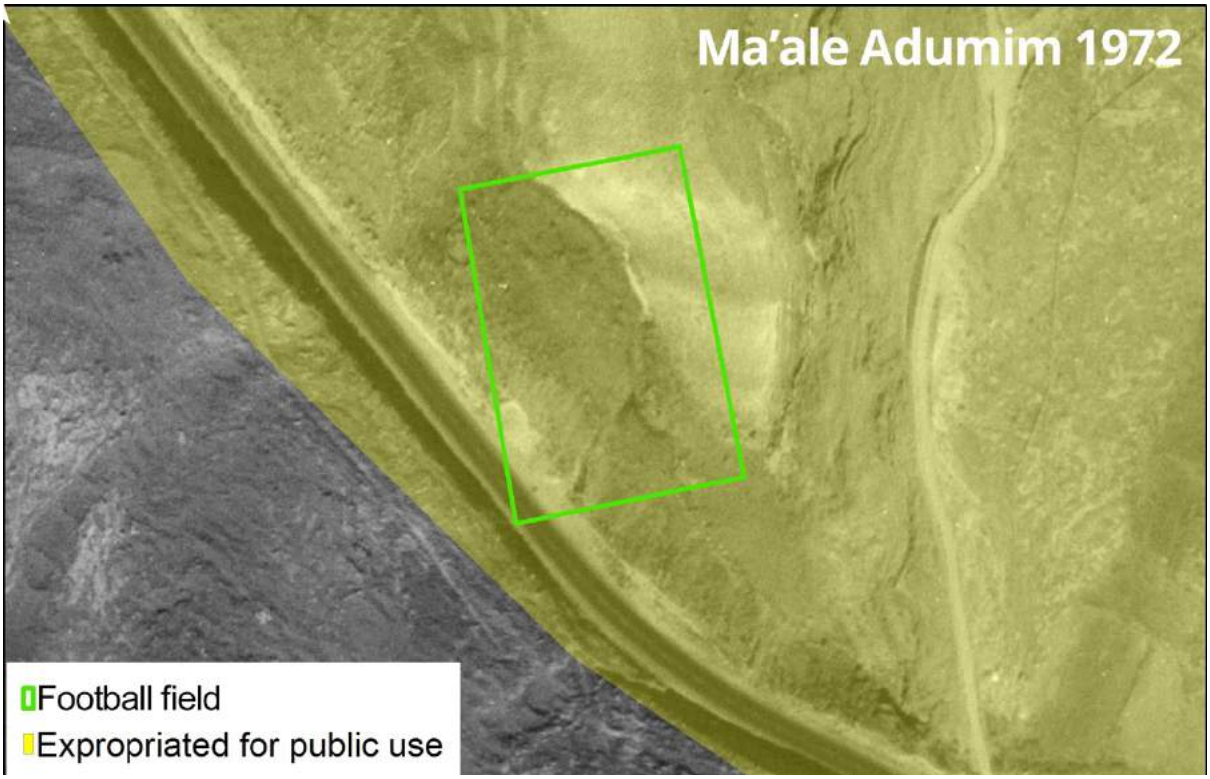

مستوطنة تومر

- الوسيلة الإدارية التي استخدمت بغية الإستيلاء على الأرض – تخصيص أراضي دولة مسجلة في الطابو قبل عام 1967 للمستوطنين
- سنة بدء إجراء الإستيلاء الرسميّ – غير معروفة
- وضعية الأرض من ناحية الاستصلاح قبل البناء عليها – أرض بور صحراوية استخدمت كما يبدو كمراعي.
- سنة/سنوات بناء الموقع – لا نعرف متى بالضبط، لكن كما يبدو خلال التسعينيات.